نظام النقاط في المخالفات المرورية

المقدم. علي بن ضبيّان الرشيدي
الإدارة العامة للمرور

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعريف بنظام النقاط المرورية بشكل عام، والتعريف باللائحة الصادرة في المملكة متضمّنة ذلك، وكذلك بعض أنظمته المطبقة في دولتي الإمارات العربية المتحدة والكويت، والمقارنة بينهما وبين النظام المعمول به في المملكة العربية السعودية، والوقوف على مدى مناسبة النقاط لكل مخالفة وردت بالنظام الوطني، ومدى إسهامها في الحد من المخالفات المرورية، وأكثر المخالفات المرورية حدوثاً وتتسبّب في زيادة معدل النقاط، وأخيراً مدى توافق اللائحة مع نظام المرور، وذلك من خلال خمسة أبعاد غطت جوانب الموضوع هي نبذة تاريخية وإحصائية عن المخالفات المرورية، ونظام نقاط المخالفات المرورية بوجه عام، بما فيه اللائحة الخاصة بنقاط المخالفات المرورية في المملكة، وعرض تجارب بعض الدول التي طبقت هذا النظام، ومقارنة بين نظام النقاط في المملكة مع أنظمة بعض الدول الأخرى، وأخيراً استعراض أربع عشرة دراسة أجريت في البيئة السعودية حول المخالفات المرورية وحوادث السير. تم تحديد إطار منهجية البحث وحدودها البشرية والمكانية والزمانية ومجتمع الدراسة البالغ عدده (220) ضابطاً وجندياً في إدارات المرور بمنطقتي الرياض ومكة المكرمة، وتم تطبيق استبانة مكونة من خمسة أقسام تم إخضاعها للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج **spss**. توصل البحث إلى أن: جميع النقاط المقترحة للمخالفات المبينة باللائحة نقاط مناسبة، وأن أكثر أنواع المخالفات الواردة باللائحة ارتكاباً هي: تجاوز الإشارة وهي حمراء، أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير، أو عدم الوقوف عند إشارة قف، أو عدم التقيد بالسرعة المحددة، وأن معدل ارتكاب بقية المخالفات الواردة باللائحة معدل متوسط (أحياناً) بما في ذلك مخالفة سياقه بحالة سكر، ولا توجد

مخالفات نادرة الحدوث بشكل عام، كما أن تطبيق لائحة نقاط المخالفات المرورية يقلل من المخالفات المرورية، وستواجهه بعض الصعوبات، بالرغم من مطابقته لنظام المرور. كما اقترحت الدراسة عدداً من التوصيات.

أولاً – المقدمة

على الرغم من تعدد الأسباب التي تقف وراء وقوع الحوادث، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن (83٪) من حوادث السير في المملكة العربية السعودية ترجع لأخطاء بشرية واضحة من السائق نتيجة ارتكابه إحدى المخالفات المرورية[1]، وقد شهدت المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الماضية زيادة هائلة في أعداد المخالفات المرورية، حيث بلغت (5.401.13) خلال عام 1422هـ ثم ارتفعت إلى (7.932.47) في عام 1423هـ[2]، ونتيجة لذلك كان لابد من استحداث نظام للحد من تزايد هذه المخالفات، وتمت تسمية هذا النظام بنظام نقاط المخالفات المرورية، ويتلخص في تحديد عدد معين من النقاط لكل مخالفة مرورية بحيث يتناسب عددها مع خطورة المخالفة، وعندما يصل مجموع هذه النقاط إلى حد معين خلال سنة هجرية واحدة، يتم اتخاذ إجراء معين بحق المخالف.

ويجيء استحداث هذا النظام – نظام المخالفات المرورية – انطلاقاً من حاجة ملحة لضبط السير والإقلال من حجم مخالفاته، واسترشاداً بالتجارب الناجحة لبعض الدول المتقدمة والعربية التي سبقت إلى تطبيقه.

تهدف الدراسة إلى تقييم هذا النظام وإجراءاته بهدف رفع كفاءته للمساهمة في الحد من تزايد عدد المخالفات المرورية.

ثانياً – مشكلة البحث

يقتضي نظام السير إلتزاماً دقيقاً بكافة تعليماته، لذلك فمن الأهمية بمكان البحث عن وسائل حديثة تضمن التزام الفرد بنظام السير، وتكون لها فعالية في إيقاف هذا السلوك إذا تجاوز حداً معيناً من المخاطر[3]، لذلك يتعين عدم ترك المخالف لمجرد تنفيذه العقوبات التي تضمّنها نظام السير، وإنما يظل هذا المخالف ملاحقاً بنظام يسجل عليه مخالفاته الحالية والمستقبلية،

حتى إذا ما وصل ما اقترفه من مخالفات إلى حد معين، خضع لعقاب من نوع خاص يحول بينه وبين قيادة المركبة لفترة معينة بحسب حجم ما ثبت في حقه من مخالفات، وذلك من أجل رفع حسه الذاتي من ناحية، وزيادة انضباطه المسلكي الحضاري وتدعيم فعالية الضبط المروري من ناحية أخرى، وهو ما عُرف بنظام النقاط، وبناءً على ذلك فإن هذه الدراسة ورقة تطرح بعض التساؤلات والفروض عن مدى تأثير تطبيق لائحة نقاط المخالفات المرورية في الحد من المخالفات المرورية، وذلك انطلاقاً من أهمية الحد منها، وبالتالي الحوادث المرورية التي تنجم عنها، وتطوير آلية تنفيذ لائحة نظام نقاط المخالفات المرورية، بهدف تفعيل تطبيقها للحد من المخالفات المرورية، وتوعية السائقين بأهمية التقيد بالأنظمة المرورية وتقييم اللائحة الحالية لنظام نقاط المخالفات المرورية، وإيجاد توافق بينه وبين ما جاء في نظام المرور ولائحته التنفيذية بشأن المخالفات المرورية.

ثالثاً – تساؤلات البحث

1 – ما مدى مناسبة عدد النقاط الخاصة بكل مخالفة مرورية وردت بلائحة نظام نقاط المخالفات المرورية.

2 – ما هي أكثر المخالفات المرورية حدوثاً، وأثرها في زيادة معدلات النقاط المرورية.

3 – ما مدى إسهام لائحة نقاط المخالفات المرورية في الحد من المخالفات المرورية.

4 – ما الصعوبات التي تواجه تطبيق لائحة نقاط المخالفات المرورية.

5 – ما مدى توافق لائحة نقاط المخالفات المرورية مع ما جاء بشأن المخالفات المرورية في نظام المرور.

رابعاً – مجالات البحث

1– المجال المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على العاملين في منطقتي الرياض ومكة المكرمة.

2- **المجال البشري:** اقتصر مجتمع هذه الدراسة على العاملين في مجال التحقيق في حوادث السير أو ضبط المخالفات المرورية من الضباط وضباط الصف، وذلك لضمان الحد الأدنى من الخبرة التي ينبغي توفرها للإجابة على أسئلة الدراسة.

خامساً – نبذة تاريخية وإحصائية عن المخالفات المرورية

بلغ مجموع أطوال الطرق المسفلتة عام 1420هـ (45518) كيلومتراً [1] كما تزايدت أعداد السيارات فبلغ العدد التراكمي للسيارات المسجلة في المملكة من عام 1405هـ إلى 1419هـ (507753) سيارة[2]، وتبعاً لذلك ازدادت حركة المرور وكثافته داخل المدن وخارجها بشكل ملحوظ. وكان لهذا التزايد جوانب سلبية تمثلت في المشكلات المرورية المتعددة، ومنها المخالفات المرورية، وما نجم عنها من حوادث مرورية، ففي السنوات من 1405هـ – 1423هـ بلغت أعداد المخالفات المرورية المسجلة بالمملكة (37660365)[3] مخالفة، بمعدل سنوي قدره (1298633) مخالفة. وتكشف هذه الأعداد والمعدل السنوي لها عن تزايد مستمر في وقوعها، على الرغم من عدم إمكانية ضبط بعض المخالفات التي كان يمكن أن تزيد هذا الرقم.

وتشكل مخالفة تجاوز الإشارة المرورية أعلى نسبة من المخالفات المرورية المسجلة خلال الفترة من 1405-1420هـ، تليها مخالفة السرعة الزائدة، ثم مخالفة القيادة بدون رخصة قيادة، ثم الوقوف غير النظامي، ثم عدم تجديد رخصة السير، ثم عدم مراعاة شروط السلامة.

ويلاحظ أن هذه المخالفات من المخالفات المدرجة في جدول مخالفات الفئة الأولى التي حددها نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/49 وتاريخ 1391/11/6هـ.[5]

نظام نقاط المخالفات المرورية

إن أي حادث مروري لابد وأن يكون في الأغلب نتيجة لمخالفة مرورية ارتكبها سائق إن كان الحادث طرفه أحد السائقين أو كلاهما معاً، كما تنجُم

المخالفات المرورية غالباً عن عدم الانصياع لقوانين وأنظمة المرور التي وجدت لتكون بمثابة الإجراء الواقي لمنع وقوع الحوادث المرورية، لذلك كان الاتجاه إلى منع من تتكرر مخالفته من القيادة وحرمانه منها، إلى جانب تطبيق العقوبة الواردة بنظام المرور، وفق ما يعرف بنظام نقاط المخالفات المرورية، أو النقاط السوداء. وهو نظام طبقته الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم تطبيقه في منطقة الخليج فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأسبق في ذلك عام 1991م، تلتها دولة الكويت عام 2001م .

أ – تعريف النظام

يمكن تعريف نظام نقاط المخالفات المرورية بأنه "نظام" يتم بمقتضاه تحديد عدد معين من النقاط مقابل كل مخالفة مرورية يرتكبها السائق، بحيث يتناسب عدد هذه النقاط مع جسامة المخالفة، ويتم تجميع النقاط تراكمياً في ملف إلكتروني خاص بكل سائق، وعندما يبلغ مجموع النقاط عدداً معيناً خلال فترة زمنية محددة، يتم اتخاذ إجراءات معينة بحق السائق.

ب – الهدف العام لنظام النقاط

هو أحد أنواع الردع الإضافي، باعتباره أسلوباً مبتكراً يسعى إلى تحقيق زيادة في الانضباط السلوكي الحضاري، ورفع الحس الذوقي وتدعيم فاعلية الضبط المروري، وبالتالي فهو يساهم في القضاء على المخالفات المجافية للذوق المروري التي يكثر تكرارها، وزيادة حرص السائق على عدم تخطي الحد التراكمي حتى لا تتخذ حياله الإجراءات المقررة، وبالتالي يزداد انضباطه حتى يصبح سلوكاً متأصلاً فيه، كما يحافظ هذا النظام على أن يبقى المخالف على علاقة مع إدارة المرور لمتابعة سجله في القيادة.

ج – خصائص نظام النقاط

1- العقوبات التي يتضمنها عقوبات إضافية بجانب العقوبات الأصلية المفروضة سلفاً.

2- يستهدف السائق ذاته وليست المركبة التي يقودها.
3- يبرز سلوكيات السائق خلال فترة زمنية معينة.
4- يستجيب لتحسن سلوك المخالف، ويشدد الإجراءات حال تماديه في المخالفات.
5- يمكن أن يكون تحذيرياً، إذا تم تصميم آلية لإعلام السائق بمجموع نقاطه في أي وقت.
6- نظام وثائقي، يساعد عند الضرورة في التعرف على سلوكيات الفرد ودرجة انضباطه.

د - أسس نظام النقاط

1- تصنيف المخالفات المرورية في مجموعات متجانسة من حيث درجة خطورتها على السلامة العامة، ويحدد لكل مجموعة عدد من النقاط يتوقف وزنها النسبي على قدر خطورة كل مخالفة.
2- إذا تعددت المخالفات في الواقعة المرورية الواحدة تحتسب النقاط الأكثر عدداً.
3- يفتح لكل مخالف ملف إلكتروني خاص به لتسجيل نقاط مخالفاته، ويتم جمع رصيد نقاطه تلقائياً.
4- حين يراجع المخالف لتسديد ما عليه من مخالفات، يتم تزويده ببيان من سجله يوضح رصيده من النقاط.
5- هناك حد تراكمي للنقاط خلال عام، يختلف من دولة لأخرى.
6- بلوغ الحد التراكمي للنقاط يترتب عليه تطبيق الإجراءات المقابلة. وهي تختلف بحسب نوعية المخالفات وعدد السوابق المسجلة.
7- تلغى النقاط المسجلة في ملف السائق بعد مرور عام على آخر مخالفة ارتكبها.
8- تكافئ بعض الأنظمة عن القيادة الآمنة فيحصل كل شخص على عدد من النقاط الآمنة إذا أمضى سنة كاملة ولم يرتكب مخالفة مرورية خلال تلك السنة.

هـ - اللائحة الخاصة بتطبيق نقاط المخالفات المرورية في المملكة

صدرت لائحة نقاط المخالفات المرورية في 1421/8/17هـ، وشملت (22) مخالفة مرورية، والعقوبات التي تطبق بحق مرتكبيها وفق ما جاء بجدول المخالفات والنقاط[5].

جدول (1)

نوع المخالفة والنقاط المقابلة لكل مخالفة

مسلسل	نوع المخالفة	النقاط
1	تجاوز الإشارة وهي حمراء أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير.	6
2	عدم الوقوف عند وجود إشارة (قف).	6
3	عدم التقيد بالسير المحدد.	6
4	السير ليلاً أو وقت الضباب بدون استعمال أية أنوار.	4
5	الخروج من شارع فرعي أو بناية أو عقار إلى جانب الطريق دون التأكد من سلامة الإجراء	4
6	مخالفة المقاييس والأوزان المقررة.	4
7	نقل عدد من الركاب يزيد عن المحدد في رخصة السير.	4
8	مخالفة قواعد استعمال أنوار التلاقي.	2
9	قطع صفوف الفرق العسكرية والمواكب وهي في حالة السير.	2
10	استعمال الأرصفة أو الممرات الخاصة للمشاة وعدم إعطاء المشاة أولوية المرور فيها.	2
11	عدم التقيد بإشارات الأفضلية.	2
12	المناورة (التفحيط) أو التدوير في المناطق التي يوجد فيها علامة تمنع ذلك.	6
13	عدم مراعاة قواعد التجاوز أو التلاقي.	6
14	قيادة سيارة بعكس السير.	6
15	سياقة المركبة بحالة سكر.	18
16	عدم مراعاة قواعد الأفضلية عند اجتياز المفارق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية.	2
17	وجود مكابح غير صالحة.	2
18	ترك السيارة غير مقفلة في طريق منحدر.	2
19	عدم تجهيز الدراجات بالأنوار النظامية.	2
20	عدم التوقف أو تخفيف السرعة لتمكين العميان أو المقعدين من المرور.	2
21	سير سيارات الشحن مع ترك الباب الخلفي لصندوقها متدلياً أو نقل أية حمولة خارج صناديقها.	2
22	عدم تقديم المركبة للفحص الدوري.	2

العقوبات الواردة باللائحة

بناءً على ما ورد في المواد (178) و (179) و (187) و (188) من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/49 وتاريخ 1391/11/6هـ التي نصها:

المادة (178): مع مراعاة ما جاء بالمادة (205) تشكل بقرار من وزير الداخلية هيئات بقدر الحاجة، تتكون الهيئة من شخصين على الأقل من المختصين، وذلك للنظر في المخالفات وتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام.

المادة (179): على الهيئة المشار إليها في المادة السابقة أن تصدر قرارها خلال عشرة أيام من تاريخ وصول محضر الضبط إليها، ولها أن تقرر بالإضافة إلى الجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام اتخاذ تدابير إضافية كحجز المركبة أو سحب رخصتي القيادة والسير أو إحداهما.

المادة (187) : تضاعف الجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام إذا تكررت نفس المخالفة خلال سنة واحدة.

المادة (188) : لمدير إدارة المرور العامة عند تكرار المخالفة أكثر من مرة أن يسحب رخصة السياقة لمدة أقصاها شهر، ويمكن سحب الرخصة لأكثر من شهر أو سحبها نهائياً بعد موافقة وزير الداخلية إذا كانت المخالفات المتكررة تشكل خطراً على السلامة العامة.

ومع عدم الإخلال بما جاء في جداول المخالفات للفئة الأولى والفئة الثانية والفئة الثالثة من المادة رقم (176) الواردة في نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/49 وتاريخ 1391/11/6هـ، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم م/44 وتاريخ 1404/10/22هـ فإن عقوبات لائحة النقاط تطبق بحق مرتكبي المخالفات المرورية وفق ما ورد في الجدول المرفق وذلك على النحو التالي:

1- عند حصول المخالف للمرة الأولى على (18) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته لمدة ثلاثة أشهر.
2- عند حصول المخالف للمرة الثانية على (18) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته لمدة ستة أشهر.
3- عند حصول المخالف للمرة الثالثة على (18) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته لمدة سنة هجرية.
4- عند حصول المخالف للمرة الرابعة على (18) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته نهائياً.
5- إذا تكرر حصول المخالف غير السعودي على (18) نقطة لثلاث مرات خلال سنة هجرية، تسحب رخصة قيادته نهائياً، وترفع هيئة الجزاءات أوراقه لأمير المنطقة للنظر في موضوع إلغاء إقامته وبالتالي ترحيله.
6- عند قيام سائق مركبة سبق وأن تم سحب رخصة قيادته بقيادة مركبة خلال مدة سحب الرخصة يطبق بحقه الآتي:

أ) من تم سحب رخصة قيادته لمدة ثلاثة أشهر وتم ضبطه يقود مركبة، فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (300) ثلاثمائة ريال وحبسه لمدة أسبوع.

ب) من تم سحب رخصة قيادته لمدة ستة أشهر وتم ضبطه يقود مركبة، فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (600) ستمائة ريال وحبسه لمدة أسبوعين، وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة أسبوع في مدارس القيادة.

ج) من تم سحب رخصة قيادته لمدة سنة وتم ضبطه يقود مركبة، فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (900) تسعمائة ريال وحبسه لمدة ثلاثة أسابيع، وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة أسبوعين في مدارس القيادة.

د) من تم سحب رخصة قيادته نهائياً وتم ضبطه يقود مركبة، فتقوم هيئة الجزاءات بالعرض عنه لأمير المنطقة عن طريق مدير شرطة المنطقة لتطبيق عقوبة تعزيرية مشددة بحقه تتناسب مع المخالفة المرتكبة، بعد أن يتم تطبيق ما ورد في الفقرة المذكورة بعالية.

هـ) يمكن لمن تم سحب رخصته نهائياً أن يسترجعها بعد مضي مدة لا تقل عن سنتين وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة شهر في مدارس القيادة بعد موافقة صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية.

عرض تجارب بعض الدول التي طبقت نظام نقاط المخالفات المرورية

أ – دولة الإمارات العربية المتحدة

اقتصر نظام النقاط المطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة على المخالفات المرورية التي تضمنها قانون حركة السير والمرور على الطرق لسنة 1967م، وقد تم تعديل بعض نصوص المخالفات حسب القانون الاتحادي لسنة 1995م. وقد تضمن النظام بياناً بالمخالفات، وعددها (113) مخالفة وما يستوجبها كل منهما من النقاط، والعقوبات الواجب تطبيقها عند بلوغ الحد التراكمي[6].

وتقوم فلسفة النظام على أساس سكونه، ما لم يبلغ رصيد النقاط التراكمي المقرر (12) نقطة، وعلى ذلك تبدأ ديناميكية النظام في العمل بمجرد بلوغ الحد التراكمي للنظام، حيث تتخذ الإجراءات المقررة حيال السائق المخالف الذي بلغت النقاط المحسوبة عليه الحد التراكمي المقرر، وتختلف هذه الإجراءات باختلاف تركيبة النقاط المحتسبة إن كانت نقطة واحدة، أو نقطتان، أو ثلاث نقاط تتراكم إلى اثنتي عشرة نقطة، أو إن كانت المخالفة ست نقاط سوداء مرة واحدة، أو عشر نقاط سوداء مرة واحدة أو اثنتي عشرة نقطة سوداء مرة واحدة مع ملاحظة أنه إذا تنوعت النقاط (نقطة، نقطتان، ثلاث نقاط، ست نقاط..الخ). ينظر إلى المسألة من حيث أكثرية

المخالفات. أما في حالة عدم الالتزام وقيام السائق الذي حجزت رخصته بمخالفة القرارات والأوامر الصادرة من هذه الإدارة تتخذ بحقه إجراءات تختلف بحسب عدد مرات حجز الرخصة، كما يعاد فحص الشخص الذي منح رخصة (تحت الاختبار) بعد انتهاء مدة الرخصة إذا ارتكب مخالفة جسيمة.

ب - نظام النقاط في دولة الكويت

تم العمل بنظام النقاط المرورية بدولة الكويت بالقرار الوزاري رقم 1756 لسنة 2001م، وتضمن بياناً بالمخالفات والنقاط المقابلة لها، وذلك في المواد 3، 4، 5، 6، 7، وعددها (34) مخالفة والإجراءات العقابية بحسب ما وصل إليه مجموع النقاط[7]، وقد تضمن القرار الوزاري رقم 1756 لسنة 2001م من المادة الثالثة منه عقوبات يتم تطبيقها في حق السائق المخالف تتراوح فيها مدة سحب رخصة القيادة من 3 شهور حتى السحب النهائي لها، وذلك بحسب مجموع النقاط التي وصل إليها في المرات من الأولى حتى الخامسة .

وتقوم الإدارة العامة للمرور بتسجيل النقاط عن المخالفات المرورية التي صدر فيها حكماً نهائياً بالإدانة أو تم التصالح فيها مع المخالف، وتسجيل مرات السحب وذلك بسجلات تعد لذلك وبالحاسب الآلي.

ويتم محو النقاط تلقائياً إذا سحبت رخصة السوق وفقاً لحكم المادة (3) من هذا القرار وإذا لم يرتكب السائق أية مخالفة أخرى خلال سنة من تاريخ أخر مخالفة، وفي جميع الأحوال تظل مرات السحب مسجلة للرجوع إليها عند الاقتضاء، ولا يحول دون العمل بنظام النقاط في المخالفات المرورية، صدور حكم قضائي بالإدانة أو الصلح مع المخالف، ولا يخل تطبيق هذا النظام بسلطة الإدارة العامة للمرور في مباشرة السحب الإداري لرخصة السوق أو إجازة تسيير المركبة أو لوحاتها المعدنية أو حجز المركبة وذلك وفقاً للأحكام القانونية المقررة .

مقارنة بين نظام النقاط بالمملكة مع الأنظمة المطبقة في بعض الدول الخليجية وولاية أوهايو الأمريكية

يبلغ عدد مجموعات المخالفات في دولة الإمارات العربية المتحدة (7) مجموعات تحتوى في مجملها على (113) مخالفة. أما في دولة الكويت فعدد المجموعات (4) مجموعات تحتوي على (34) مخالفة. وأما في المملكة العربية السعودية فعدد المجموعات (6) مجموعات تحتوي على (22) مخالفة، وعليه فإن عدد المخالفات يختلف في تصنيفه من دولة إلى أخرى. ولكل مزاياه وعيوبه. فالتفصيل الدقيق قد يكون محدداً أكثر ولكنه ربما يكون مملاً وصعب التطبيق، وفي ولاية أوهايو الأمريكية مثلاً تم تقسيم المخالفات إلى (4) مجموعات بها (14) مخالفة فقط. فالأمر يعتمد على درجة التزام الجمهور ووعيه وقدرات رجال الأمن الذين يقومون بتطبيق النظام. الحد التراكمي الأعلى يساوي (18) نقطة في المملكة العربية السعودية، و(14) نقطة في دولة الكويت، و(12) نقطة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن للسائق تحت تأثير المشروبات الكحولية أو المخدرة أن يصل للحد التراكمي الأعلى ويصبح عرضة لتطبيق العقوبات مباشرة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. بينما لم يرد ذكر لذلك في دولة الكويت ويبلغ أكبر عدد نقاط للمخالفة الواحدة (4) نقاط بينما هناك عدد من المخالفات ذات ستة نقاط في كل من المملكة

العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وولاية أوهايو الأمريكية على سبيل المثال، ورغم أن النظام في دولة الكويت يبدو الأقل تشدداً إلا أنه ومنذ بداية تطبيقه في عام 2002/1/1م، وحتى 2003/7/30م فقد تم رصد 800 مخالف فيما تم سحب 420 رخصة قيادة أي أن أكثر من نصف عدد المخالفين (52.5٪) تم سحب رخصهم مما يعني أن مرتكبي المخالفات هم عادة فئة معينة تتكرر عندها الظاهرة مما يستوجب ردعها.

تبقى النقاط السوداء في سجل السائق لمدة تتراوح بين سنة إلى سنتين في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بينما تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات في بعض الولايات الأمريكية.

تتمركز العقوبات في الدول العربية بشكل عام على التوقيف وسحب الرخصة عندما يصل عدد النقاط إلى حده الأعلى. ولذلك تقوم فلسفة النظام على بلوغ ذلك الحد. أما إذا لم يبلغه فلا شيء. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالعقوبة تتزايد مع كل نقطة لأنها مرتبطة بالتأمين. وكل نقطة تؤدي لزيادة مؤثرة في التأمين. لذلك فالسائق في الولايات المتحدة يكون أكثر حرصاً وخوفاً على فاتورة التأمين ولأن النقاط تبقى في سجله لفترة أطول.

وعلى ذلك نخلص إلى القول بأن نظم النقاط في مجملها لا تختلف من حيث الأهداف المرجوة من تطبيقها، كما أنه لا اختلاف بين لائحة نقاط المخالفات المرورية بالمملكة عن الأنظمة المعمول بها في كل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة سوى في عدد المخالفات التي تحتويها لائحة كل دولة وسقف النقاط.

الدراسات السابقة

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى بحث ودراسة المشكلات المرورية، وكان من أهم تلك المشكلات المرورية هي مشكلة حوادث السير ومشكلة مخالفات المرور، وتجمع الدراسات الأربعة عشر التي استعرضتها الدراسة على أن مخالفات مرورية معينة تسبب الحوادث المرورية، ومن ثم يجب

التصدي لها بتشديد العقوبة، (وهي التي اشتمل عليها نظام النقاط) فالدراسة الأولى[8] أوضحت أن مخالفات السرعة الزائدة، وعدم التقيد بإشارات المرور والتجاوز أو التوقف أو الدوران غير النظامي هي المخالفات الأكثر انتشاراً في المملكة، وأوضحت الدراسة الثانية[9] أن كثرة المخالفات المرورية يرجع إلى أسلوب تطبيق الجزاءات المرورية، وأوضحت دراسة ثالثة[10] أن عدم مراعاة النظم وآداب المرور وراء ارتفاع معدلات الحوادث والمخالفات المرورية، وبينت دراسة رابعة[11] إلى ضرورة مواجهة المخالفين ومعاقبتهم، وصنفت دراسة خامسة[12] أهم حوادث السير مخالفة السرعة الزائدة، وعدم التقيد بقواعد المرور إجمالاً وأوضحت دراسة سادسة[13] الأهداف المباشرة وغير المباشرة من تطبيق العقوبات المرورية، وكان من نتائج دراسة سابعة[14] أن المخالفات المرورية في مقدمة أسباب الإصابات، وبينت دراسة ثامنة[15] أن السرعة تعد من أهم أسباب الحوادث، وأسهمت دراسة تاسعة[16] أن تجاوز السرعة المحددة، والتجاوز الخاطئ، والوقوف غير النظامي، وقطع الإشارة، والقيادة تحت تأثير مسكر، والدخول والخروج الخاطئ من الطريق أسباب متعلقة بالعنصر البشري في تحليل الحوادث، وكذلك الدراسة العاشرة[17] توصلت إلى نفس النتائج كأهم أسباب حوادث السير، وأوضحت الدراسة الحادية عشر[18] أن السرعة الزائدة وعدم التقيد بإشارات المرور من أهم أسباب الحوادث، وبينت الدراسة الثانية عشرة[19] النتائج ذاتها، وأوضحت أن السرعة المقرونة بعد الانتباه هي السبب الرئيسي في ارتكاب حوادث دهس المشاة، وبينت الدراسة الثالثة عشرة[20] أن مخالفات السرعة الزائدة، وقطع الإشارة، والوقوف الخاطئ لها طبيعة واحدة، وأظهرت الدراسة الرابعة عشرة[21] إن عدم التقيد بالسرعة المحددة، والسير ليلا دون استعمال أية أنوار، مخالفات مرورية لها تأثير قوي جدا في وقوع الحوادث.

أوجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

يتشابه هذا البحث مع الدراسات السابقة في أنه يتناول مشكلة ارتكاب المخالفات المرورية، لكنه يختلف في طريقة التناول، فالدراسات السابقة غالباً ما تتناول العناصر الرئيسية الثلاث التي تشكل منظومة حوادث السير، أما هذا البحث فإنه يركز بشكل كامل على العنصر البشري، من خلال ارتكابه لإحدى المخالفات المرورية المدرجة بجدول النقاط المرورية. أما الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة المخالفات المرورية فإنها ركزت في أغلبها على الجوانب الاجتماعية، أو النفسية أو النظامية أو التنظيمية المرتبطة بتلك المخالفات.

ويركزّ البحث الحالي على إبراز العلاقة الترابطية بين ارتكاب بعض المخالفات المرورية وتطبيق نظام النقاط عليها، وقد استفاد هذا البحث من الدراسات السابقة في أنها ساعدت الباحث على تصميم الاستبانة، فضلاً عن إثراء الإطار النظري لدراسته، وكذلك التعرف على المراجع العلمية التي استندت إليها تلك الدراسات، ومقارنة نتائج الدراسة الحالية بتلك التي توصلت إليها تلك الدراسات.

الإطار المنهجي للدراسة

أ – منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي في تناوله لمشكلة الدراسة، وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً.

ب – مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الضباط وضباط الصف تتراوح رتبهم من العقيد إلى الجندي في منطقتي الرياض ومكة المكرمة وفقاً لكونهم من المتعاملين فعلاً مع مخالفات السير، وهذا المجتمع بخصائصه المذكورة يستطيع أن يسهم في إعطاء البيانات والإجابة على أسئلة الدراسة وفقاً لما

تم تحديده في المجالين البشري والمكاني، وقد بلغ عدد أفراد العينة (220) ضابطاً وجندياً، (113) من منطقة الرياض، و (107) من منطقة مكة المكرمة. ويبلغ عدد الميدانيين من بين هؤلاء جميعاً (69)، وعدد المكتبيين (45)، ومن الميدانيين المكتبيين (106) ضابطاً وجندياً، وعلى ذلك تكون نسبة العينة من منطقة الرياض 51.4٪ فيما تبلغ نسبة العينة من مكة المكرمة 48.6٪.

ج – أداة جمع البيانات

قام الباحث بتصميم استبانة لجمع البيانات حولها ، وتكونت من خمسة أقسام:

القسم الأول : معلومات عن الضابط أو الفرد ويحتوي على: المنطقة، الرتبة، مجال الخبرة.

القسم الثاني : يتكون من 22 فقرة هي عبارة عن جميع أنواع المخالفات ونقاط المخالفة الخاصة بكل مخالفة ويتساءل عن مدى مناسبة عدد النقاط الخاصة بكل مخالفة .

القسم الثالث : يتكون أيضا من 22 فقرة تمثل جميع أنواع المخالفات ويتساءل عن مدى كثرة ارتكاب كل مخالفة، وأثرها في زيادة معدلات النقاط المرورية.

القسم الرابع : يتكون من سؤال واحد وهو عن مدى مساهمة لائحة نقاط المخالفات المرورية في الحد من الحوادث المرورية.

القسم الخامس: مختص بصعوبات تطبيق النظام و يتكون من سؤالين الأول عن مدى الصعوبة والآخر سؤال مفتوح عن أهم الصعوبات وهو سؤال مفتوح تم ترميزه فيما بعد .

- أما التساؤل السادس من تساؤلات الدراسة والمتعلق بمدى توافق لائحة نقاط المخالفات المرورية مع ما جاء بشأن المخالفات المرورية في نظام المرور فقد أجاب عنه الباحث من واقع الوثائق المنصوص عليها في النظام واللائحة.

د – تحليل البيانات

تم جمع البيانات وإدخالها للحاسب وتحليلها على نظام الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية **(SPSS)**: وفيما يلي ملخصا للجداول الإحصائية ونتائجها.

يبين الجدول أعلاه أن جميع النقاط المقترحة للمخالفات المرورية جاءت بدرجة مناسبة في متوسطاتها العامة. وأن نصف أفراد العاملين في المرور من ضباط وأفراد على الأقل موافقون بدرجة مناسبة ما عدا ما هو متعلق بـ:

مخالفة تجاوز الإشارة وهي حمراء أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير ومخالفة المناورة (التفحيط) أو التدوير في المناطق التي يوجد فيها علامة تمنع ذلك فتقل النسب فيهما عن النصف (50.0٪) بقليل.

جدول (2)

مدى مناسبة عدد النقاط المحددة لكل مخالفة

م	نوع المخالفة	النقاط	مدى مناسبة عدد النقاط						المتوسط العام
			قليلة		مناسبة		كثيرة		
			عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
1	تجاوز الإشارة وهي حمراء أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير.	6	56	25.9	102	47.2	58	26.9	مناسبة
2	عدم الوقوف عند وجود إشارة (قف).	6	34	16	108	50.7	71	33.3	مناسبة
3	عدم التقيد بالسرعة المحددة	6	45	21.5	112	53.6	52	24.9	مناسبة
4	السير ليلاً أو وقت الضباب بدون استعمال أية أنوار.	4	46	21.6	133	62.4	34	16	مناسبة
5	الخروج من شارع فرعي أو بناية أو عقار إلى جانب الطريق دون التأكد من سلامة الإجراء.	4	36	16.7	117	54.4	62	28.8	مناسبة

م	نوع المخالفة	النقاط	مدى مناسبة عدد النقاط						المتوسط العام
			قليلة		مناسبة		كثيرة		
			عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
6	مخالفة المقاييس والأوزان المقررة.	4	49	22.7	112	51.9	55	25.5	مناسبة
7	نقل عدد من الركاب يزيد عن المحدد في رخصة السير.	4	26	12.1	136	63.3	53	24.7	مناسبة
8	مخالفة قواعد استعمال أنوار التلاقي.	2	40	18.7	133	62.1	41	19.2	مناسبة
9	قطع صفوف الفرق العسكرية والمواكب وهي في حالة السير.	2	51	23.9	125	58.7	37	16.8	مناسبة
10	استعمال الأرصفة أو الممرات الخاصة للمشاة وعدم إعطاء المشاة أولوية المرور فيها.	2	56	26.3	116	54.5	41	19.2	مناسبة
11	عدم التقيد بإشارات الأفضلية.	2	42	19.8	135	63.7	35	16.5	مناسبة
12	المناورة (التفحيط) أو التدوير في المناطق التي يوجد فيها علامة تمنع ذلك.	6	71	32.9	100	46.3	45	20.8	مناسبة
13	عدم مراعاة قواعد التجاور أو التلاقي.	6	21	10.0	134	63.5	56	26.5	مناسبة
14	قيادة سيارة بعكس السير.	6	43	19.9	108	50.0	65	30.1	مناسبة
15	سياقة المركبة بحالة سكر.	18	53	25.1	127	60.2	31	14.7	مناسبة
16	عدم مراعاة قواعد الأفضلية عند اجتياز المفارق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية.	2	39	18.1	135	62.8	41	19.1	مناسبة
17	وجود مكابح غير صالحة.	2	46	21.4	131	60.9	38	17.7	مناسبة
18	ترك السيارة غير مقفلة في طريق منحدر.	2	47	21.8	142	65.7	27	12.5	مناسبة
19	عدم تجهيز الدراجات بالأنوار النظامية.	2	48	23.0	131	62.7	30	14.4	مناسبة
20	عدم التوقف أو تخفيف السرعة لتمكين العميان أو المقعدين من المرور.	2	63	29.6	113	53.1	37	17.4	مناسبة
21	سير سيارات الشحن مع ترك الباب الخلفي لصندوقها متدلياً أو نقل أية حمولة خارج صناديقها.	2	71	33.5	107	50.5	34	16.0	مناسبة
22	عدم تقديم المركبة للفحص الدوري.	2	37	17.2	140	65.1	38	17.7	مناسبة

جدول (3)

تأثير أكثر المخالفات المرورية ارتكاباً في ارتفاع معدل النقاط:

م	نوع المخالفة	النقاط	مدى كثرة ارتكاب كل مخالفة وأثرها في ارتفاع معدلات النقاط	المتوسط العام

			نادرا		أحيانا		كثيرا		
			عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
1	تجاوز الإشارة وهي حمراء أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير.	6	24	11.7	75	36.4	107	51.9	كثيرا
2	عدم الوقوف عند وجود إشارة (قف).	6	24	11.9	80	39.8	97	48.3	كثيرا
3	عدم التقيد بالسرعة المحددة	6	30	15.2	69	34.8	99	50.0	كثيرا
4	السير ليلاً أو وقت الضباب بدون استعمال أية أنوار.	4	69	34.0	97	47.8	37	18.2	أحيانا
5	الخروج من شارع فرعي أو بناية أو عقار إلى جانب الطريق دون التأكد من سلامة الإجراء.	4	21	10.2	112	54.6	72	35.1	أحيانا
6	مخالفة المقاييس والأوزان المقررة.	4	49	24.4	107	53.2	45	22.4	أحيانا
7	نقل عدد من الركاب يزيد عن المحدد في رخصة السير.	4	29	14.3	116	57.1	58	28.6	أحيانا
8	مخالفة قواعد استعمال أنوار التلاقي.	2	36	18.5	110	56.4	49	25.1	أحيانا
9	قطع صفوف الفرق العسكرية والمواكب وهي في حالة السير.	2	94	46.5	81	40.1	27	13.4	أحيانا
10	استعمال الأرصفة أو الممرات الخاصة للمشاة وعدم إعطاء المشاة أولوية المرور فيها.	2	20	10.0	110	54.7	71	35.3	أحيانا
11	عدم التقيد بإشارات الأفضلية.	2	28	14.4	98	50.3	69	35.4	أحيانا
12	المناورة (التفحيط) أو التدوير في المناطق التي يوجد فيها علامة تمنع ذلك.	6	24	11.9	86	42.8	91	45.3	أحيانا
13	عدم مراعاة قواعد التجاور أو التلاقي.	6	29	14.6	99	49.7	71	35.7	أحيانا
14	قيادة سيارة بعكس السير.	6	40	20.5	99	50.8	56	28.7	أحيانا
15	سياقة المركبة بحالة سكر.	18	75	39.7	100	52.9	14	7.4	أحيانا
16	عدم مراعاة قواعد الأفضلية عند اجتياز المفارق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية.	2	39	20.2	118	61.1	36	18.7	أحيانا
17	وجود مكابح غير صالحة.	2	38	19.8	117	60.9	37	19.3	أحيانا
18	ترك السيارة غير مقفلة في طريق منحدر.	2	61	31.6	104	53.9	28	14.5	أحيانا
19	عدم تجهيز الدراجات بالأنوار النظامية.	2	34	18.0	101	53.4	54	28.6	أحيانا
20	عدم التوقف أو تخفيف السرعة لتمكين العميان أو المقعدين من المرور.	2	58	29.7	104	53.3	33	16.9	أحيانا
21	سير سيارات الشحن مع ترك الباب الخلفي لصندوقها متدلياً أو نقل أية حمولة خارج صناديقها.	2	42	21.3	107	54.3	48	24.4	أحيانا
22	عدم تقديم المركبة للفحص الدوري.	2	30	15.0	101	50.5	69	34.5	أحيانا

يبين الجدول أعلاه أن أكثر أنواع المخالفات المرورية حدوثا (تكرارا) وتسبب ارتفاع معدلات النقاط هي:

تجاوز الإشارة وهي حمراء أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير، وعدم الوقوف عند وجود إشارة (قف)، وعدم التقيد بالسرعة المحددة، وهي بمعدل (كثيرا) لكل مخالفة.

أما بقية المخالفات المرورية فمعدل حدوث كل منها متوسط (أحيانا) بما في ذلك مخالفة (سياقة المركبة بحالة سكر). فيما لا يوجد متوسط أي مخالفة بدرجة (نادرا). مما يدل على أهمية تطبيق لائحة نقاط المخالفة للحد من عدد المخالفات.

مساهمة لائحة نقاط المرور في تقليل الحوادث المرورية

يبين الجدول أدناه (رقم 4) أن نصف ضباط و أفراد المرور موافقون جدا على أن تطبيق لائحة النقاط سيقلل من المخالفات فيما يرى فقط (7.8٪) من الضباط والأفراد عكس ذلك. أي أن حوالي (92.2٪) موافقون جدا أو لحد ما على أن تطبيق نظام النقاط سيقلل من المخالفات المرورية.

جدول (4)

المرئيات حيال تطبيق لائحة النقاط

م	درجة الموافقة	العدد	النسبة المئوية
1	**غير موافق**	**16**	**7.8**
2	**موافق لحد ما**	**83**	**40.3**
3	**موافق جدا**	**107**	**51.9**

الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام

يبين الجدول (5) أن تطبيق لائحة النقاط سيواجه بعض الصعوبات. إذ يرى ثلث (33.7 ٪) فقط من ضباط وأفراد المرور أنه لا توجد صعوبات. ومعنى ذلك أنه لا بد من معالجة الصعوبات قبل وأثناء تطبيق اللائحة.

جدول (5)

المرئيات حيال صعوبات تطبيق لائحة النقاط

م	درجة الصعوبة	العدد	النسبة المئوية
1	لا توجد صعوبات	69	33.7
2	بعض الصعوبات	95	46.3
3	صعوبات كثيرة	41	20.0

وأهم الصعوبات التي تم رصدها هي:

1 – عدم تفهم المواطن والمقيم لمحتوى اللائحة.

2 – صعوبة إبراز الرخصة أو الاستمارة بحسب ما نصت عليه اللائحة كعقوبة على ارتكاب المخالفات المدرجة بها، إما لعدم وجودها أصلاً، أو للهروب بسبب التحرك لعدم تعطيل السير.

3 – صعوبات تتعلق بالنظام من حيث آليات تطبيقه.

4 – تدخل الوساطات بشأن عدم تسجيل المخالفة يحول دون تطبيق النظام بالحزم والواجب.

5 – عدم قيام حملة توعية حول هذا النظام من قبل وسائل الإعلام المختلفة.

6 – عدم تواجد الدوريات بالدرجة الكافية لتطبيق النظام بحق المخالفين.

7 – صعوبة إحصاء المخالفات على المخالف.

8 – ضعف أو انعدام الرقابة الميدانية التي تحول دون التجاوز عن المخالفين.

9 – صعوبة تحديد نوع المخالفة المرتكبة بدقة مما يحول دون تطبيق النظام بالدقة الكافية.

مدى توافق لائحة نقاط المخالفات المرورية مع نظام المرور مدى التوافق من حيث العقوبة

قسم نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم 49 – تاريخ 1391/11/6هـ المخالفات المرورية إلى ثلاث فئات أ، ب، ج. كما جاء بالمادة رقم (176) وجعل لكل فئة من هذه الفئات الثلاثة عقوبة تتناسب مع حجمها، وصدرت اللائحة الخاصة بتطبيق نقاط المخالفات المرورية، استناداً لهذا النظام.

ويتضح من جدول نقاط المخالفات المرورية وعددها (22) مخالفة مرورية وجود (8) مخالفات من جدول مخالفات الفئة (ب)، وعدد (8) مخالفات من جدول مخالفات الفئة (ج).

ويلاحظ أن توزيع عدد النقاط على تلك المخالفات لم يلتزم بجدول المخالفات المرورية (الملحق من نظام المرور)، بل حددت النقاط حسب خطورة المخالفة، فعلى سبيل المثال حددت اللائحة نقطتين فقط لمخالفة قواعد استعمال أنوار التلاقي رغم أنها من مخالفات الفئة (أ) بينما حددت اللائحة ست نقاط لمخالفة عدم الوقوف عند وجود إشارة قف، رغم أنها من مخالفات الفئة (ج).

والجدول التالي يوضح موقع المخالفة الواردة باللائحة في الفئة التي حددها نظام المرور.

جدول (6)

نوع المخالفة والنقاط المقابلة لكل مخالفة

م	نوع المخالفة	النقاط	فئة المخالفة في نظام المرور
1	تجاوز الإشارة وهي حمراء أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير.	6	أ
2	عدم الوقوف عند وجود إشارة (قف).	6	ج
3	عدم التقيد بالسيرة المحددة.	6	ب
4	السير ليلاً أو وقت الضباب بدون استعمال أية أنوار.	4	أ
5	الخروج من شارع فرعي أو بناية أو عقار إلى جانب الطريق دون التأكد من سلامة الإجراء.	4	ب
6	مخالفة المقاييس والأوزان المقررة.	4	ج
7	نقل عدد من الركاب يزيد عن المحدد في رخصة السير.	4	ج
8	مخالفة قواعد استعمال أنوار التلاقي.	2	أ
9	قطع صفوف الفرق العسكرية والمواكب وهي في حالة السير.	2	ب
10	استعمال الأرصفة أو الممرات الخاصة للمشاة وعدم إعطاء المشاة أولوية المرور فيها.	2	ج
11	عدم التقيد بإشارات الأفضلية.	2	أ
12	المناورة (التفحيط) أو التدوير في المناطق التي يوجد فيها علامة تمنع ذلك.	6	أ
13	عدم مراعاة قواعد التجاوز أو التلاقي.	6	ب
14	قيادة سيارة بعكس السير.	6	أ
15	سياقة المركبة بحالة سكر.	18	أ
16	عدم مراعاة قواعد الأفضلية عند اجتياز المفارق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية.	2	ب
17	وجود مكابح غير صالحة.	2	ب
18	ترك السيارة غير مقفلة في طريق منحدر.	2	ب
19	عدم تجهيز الدراجات بالأنوار النظامية.	2	ج

م	نوع المخالفة	النقاط	فئة المخالفة في نظام المرور
20	عدم التوقف أو تخفيف السرعة لتمكين العميان أو المقعدين من المرور.	2	ج
21	سير سيارات الشحن مع ترك الباب الخلفي لصندوقها متدلياً أو نقل أية حمولة خارج صناديقها.	2	ج
22	عدم تقديم المركبة للفحص الدوري.	2	ب

ويرجع سبب توزيع النقاط بحسب حجم تأثير المخالفة على السلامة المرورية، إلى ما كشفت عنه الدراسات والبحوث والواقع العملي والإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للمرور، مع الأخذ في الاعتبار – إلى حد كبير –، موقع المخالفة في الجداول الواردة بالملحق (1) من نظام المرور.

مدى التوافق من حيث المسميات

أما من حيث مدى توافق لائحة النقاط المرورية مع نظام المرور من حيث المسميات الواردة باللائحة للمخالفات التي تستوجب تطبيقها، فهناك على سبيل المثال "مخالفة قيادة سيارة بعكس السير" بينما هي في النظام "قيادة سيارة تعكس اتجاه السير"، ومخالفة "عدم تجهيز الدراجات بالأنوار النظامية" بحسب اللائحة، هي في نظام المرور "الدراجات العادية" ويرجع هذا الاختلاف إلى ما جرى عليه العرف في العمل المروري، وما اتفق عليه المتعاملون مع الجهات المرورية، وبالتالي فإن هذا الاختلاف لا ينفي تطابق اللائحة مع النظام من حيث المسميات .

ومن هذا التحليل يتضح تطابق لائحة النقاط للمخالفات المرورية مع نظام المرور لأنها صادرة استناداً إليه، وأن وضع نقاط الحد الأقصى (6) نقاط لبعض مخالفات من فئة (ب) قد تم بناءً على خطورة هذه المخالفات، وأن اختلاف بعض المسميات لا ينال من هذا التوافق لأن ما استقر عليه العرف يقوم مقام النظام طالما لم يخالفه.

النتائج والتوصيات

أ – نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج عن المخالفات المرورية المدرجة بلائحة النقاط، ودور اللائحة في الحد من المخالفات المرورية ومن ثم الحوادث الناجمة عنها، ومن أهم تلك النتائج.

1- مدى مناسبة النقاط للمخالفات المرورية الواردة باللائحة :

أ) تعتبر جميع النقاط التي سيتم احتسابها على المخالفات المرورية التي تضمنتها اللائحة نقاط مناسبة لمدى خطورة هذه المخالفات على السلامة المرورية وتسببها في الحوادث المرورية.

ب) أكثر أنواع المخالفات المرورية ارتكاباً وتستوجب الحد الأقصى من النقاط (6) نقاط. ومن ثم تسبب ارتفاع معدل النقاط لدى مرتكبي المخالفات المرورية هي :

- تجاوز الإشارة وهي حمراء، أو إشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير.
- عدم الوقوف عند وجود إشارة (قف).
- عدم التقيد بالسرعة المحددة.

ج) عدا المخالفات المرورية الثلاث الواردة بالفقرة السابقة، فإن معدل حدوث ارتكاب بقية المخالفات الواردة باللائحة معدل متوسط (حيث ترتكب أحياناً) بما فيها مخالفة (سياقة المركبة بحالة سكر).

د) لا توجد من بين المخالفات التي تضمنتها اللائحة مخالفة نادرة الحدوث بشكل عام.

2 - تأثير لائحة النقاط في الحد من المخالفات المرورية وبالتالي ارتكاب الحوادث المرورية

أ) سوف يؤدي تطبيق نظام النقاط إلى الحد من المخالفات المرورية.

ب) ستواجه تطبيق نظام النقاط بعض الصعوبات :

- عدم تفهم المواطن والمقيم لمحتوى النظام وكيفية احتساب النقاط، وما يترتب على بلوغ الحد الأقصى من جزاءات.
- صعوبة تطبيق النظام.

- صعوبة إبراز رخصة القيادة أو استمارة السيارة في حال ارتكاب مخالفة على الطرق السريعة، إما لعدم وجود الرخصة أصلاً، أو للهروب بسبب التحرك لعدم تعطيل السير.
- ضعف الرقابة الميدانية لتطبيق النظام.
- كثرة ضغوط العمل قد تؤدي إلى عدم إعطاء نظام النقاط الاهتمام الكافي من قبل رجال المرور.
- صعوبة تحديد نوع المخالفة بالدقة الواجبة.

3 – تطابق لائحة نقاط المخالفات المرورية مع نظام المرور، وصدورها بناء على الصلاحيات المخولة لسمو وزير الداخلية في هذا المجال.

4 – في حالة تطبيق المخالفات غيابياً فإن ملكية السيارة المؤجرة بالتمليك أو بشكل مؤقت سوف تكون عائقاً في مخالفات نظام النقاط المرورية.

5 – صعوبة التفريق بين المخالفات العادية ومخالفات النقاط المرورية في الحاسب الآلي.

ب – التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

1 – لكي يتم تفهم المواطن والمقيم لمحتوى النظام، يتم اعتبار العام الأول من تطبيق النظام مرحلة تجريبية لكل ما تضمنته اللائحة من مخالفات ونقاط، على أن تجرى قبل نهايته دراسة تقويمية للمخالفات وما تستوجبه من نقاط، للأخذ بما تسفر عنه الدراسة الميدانية من نتائج. كما يتم رفع النقاط التي تم تسجيلها خلال فترة التجربة.

2 – أن تسبق مرحلة التطبيق التجريبي للائحة حملة إعلامية لتوعية المواطن والمقيم، يتم فيها التركيز على مختلف جوانب اللائحة من ناحية، ودور اللائحة في الحد من المخالفات المرورية من ناحية ثانية.

3 – تدريب رجال المرور على التعامل مع نظام النقاط، وذلك من خلال إعداد نماذج واضحة ومبسطة تناسب رصد المخالفات، ومن خلال

إعداد برنامج حاسوبي مبسط يتيح لرجال المرور التعامل معه بالسرعة والدقة.

4 – تكثيف دوريات المرور لملاحقة مرتكبي المخالفات المرورية ورصدها.

5 – الاستعاضة عن سحب الرخصة عند بلوغ النقاط الحد الأقصى، بتعليق رخص القيادة في الحاسب الآلي وإنشاء قسم خاص في كل إدارة مرور يختص بنظام النقاط المرورية.

6 – ربط النقاط بالتأمين الإجباري على رخصة القيادة، بحيث تزداد قيمة التأمين بحسب عدد النقاط التي تم تسجيلها على المؤمن عليه خلال العام الواحد.

7 – إعادة النظر في بعض المخالفات المرورية المدرجة باللائحة وغالباً لا يتم ضبطها مثل مخالفة عدم مراعاة قواعد التجاوز أو التلاقي على الطرق خارج المدن، ومثل مخالفة قطع صفوف الفرق العسكرية والمواكب وهي في حالة السير ، نظراً لما يصاحب ذلك من إجراءات أمنية وتنظيمية.

8 – تطبيق المخالفات بشكل مباشر على السائق المخالف وليس على المركبة.

ج – آلية تطبيق التوصيات

نظراً لأن موضوع لائحة نظام النقاط لا يزال قيد الدراسة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، ولم يتم الوصول إلى نموذج موحد – بعد – لآلية التطبيق، لذا فإن الباحث ومن خلال زيارته الميدانية وتعرفه على النظام في كل من دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي) وإطلاعه على آلية التطبيق في كل منهما ومعاينتها فإنه يقترح آلية التطبيق التالية :

أ – وضع رمز في جهاز الحاسب الآلي (مركز المعلومات الوطني) تحت رقم (1، 2) بحيث يكون رقم واحد للمخالفات الواردة في نظام المرور ، أما الرقم (2) فإنه يخصص للمخالفات المتعلقة بلائحة نظام النقاط، وعند وصول المخالف لحد معين يبرمج الجهاز بأن المذكور مطلوب

لنظام النقاط ، وحيث أن مركز المعلومات مرتبط مع معظم القطاعات الحكومية فإن المخالف عند مراجعته لأحد الدوائر الحكومية سوف يوضح الجهاز بأن المذكور لديه مخالفات خاصة بنظام النقاط وعليه إنهاء المخالفات أولاً ليتم إكمال إجراءاته.

ب – أن يتم تسجيل المخالفات المتعلقة بنظام النقاط بصورة مباشرة على المخالف، وليس على رقم اللوحة أو من خلال الكاميرات الإلكترونية، حتى يتم تلافي عيوب التسجيل الغيابي، الذي أحدث الكثير من المشاكل لدى الدول الشقيقة.

ج – تخفيض العدد الحالي للمخالف (22) مخالفة إلى المخالفات التي تشكل خطراً على الطريق العام مثل:

1. مخالفة السرعة.
2. مخالفة قطع الإشارة.
3. عدم الوقوف عند وجود إشارة قف.
4. قيادة السيارة بحالة سكر.
5. عدم مراعاة قواعد الأفضلية عند امتياز المفارق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية.
6. عدم التقيد بالسير المحدد.
7. مخالفة المقاييس والموازين المقررة.
8. قيادة سيارة بعكس السير.
9. عدم مراعاة قواعد التجاوز أو التلاقي.
10. عدم تقديم المركبة للفحص الدوري.

د – إضافة مخالفة ربط حزام الأمان للمخالف ، هذه المخالفة وإن كانت لا تشكل خطورة مباشرة فالتقيد بها يشكل سلوك حضاري ينعكس على سلوك السائق القيادي والتزامه بأسلوب القيادة الوقائية.

المراجع

[1] وزارة المواصلات، (1421هـ)، الطرق والنقل حقائق وأرقام،

الرياض، ط7، 11.

[2] الإدارة العامة للمرور، التقارير الإحصائية من عام 1405-1419هـ.

[3] الإدارة العامة للمرور، التقارير الإحصائية من عام 1405-1423هـ.

[4] نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م - 49 - تاريخ 1391/11/6هـ واللائحة المنفذة له، الصادرة عن وزارة الداخلية، مطابع الأمن العام، ص ص 5 : 50 .

[5] اللائحة الخاصة بتطبيق نقاط المخالفات المرورية، الصادرة بموافقة وزير الداخلية بالرقم 2/7540/7 في 1421/8/17هـ.

[6] تميم، ضاحي خلفان وآخرون، (1992م)، بحوث ودراسات في إدارة المرور، دبي، القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، ص ص 4 : 9 .

[7] القرار الوزاري رقم 1756 لسنة 2001م، الصادر عن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في 200/9/30م .

[8] عبد الرحمن، كرم الله علي، (1403هـ)، حوادث المرور أسبابها وطرق الوقاية منها، الرياض، معهد الإدارة العامة .

[9] الماجد، سعد محمد (1407هـ) ، المخالفات المرورية علاقاتها بالحوادث والعوامل المؤثرة فيها وطرق الحد منها، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

[10] النافع، عبدالله وخالد السيف (1408هـ). تحليل الخصائص النفسية والاجتماعية المتعلقة بسلوك قيادة السيارات في المملكة العربية السعودية.

الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

[11] العسرج، صالح بن عبدالله (1409هـ). حوادث المرور "دراسة تحليلية عن مسببات الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية ومقترحات للحد منها. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

[12] الصياد، جلال (1990م). دراسة إحصائية لحوادث المرور في المملكة العربية السعودية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

[13] الرحيلي، عايض معتوق (1411هـ). العلاقة بين رجل المرور والسائق. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

[14] السيف، عبدالجليل (1420هـ). فن قيادة السيارات بين المعرفة والتطبيق. الرياض: دار ابن سيناء للنشر.

[15] الرقيبة، عبدالله وفهد الشريف (1414هـ). حوادث المرور في مدينة الرياض. وقائع الندوة الوطنية لسلامة المرور، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، الرياض.

[16] القحطاني، صالح، علي الغامدي (1414هـ). تأثير خدمة سيارات الأجرة العامة على السلامة المرورية. وقائع الندوة الوطنية لسلامة المرور، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، الرياض.

[17] قشقري، أمين عبدالحميد (1417هـ). خصائص الحوادث المرورية بالمملكة العربية السعودية واتجاهاتها بمنطقة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية الأمنية، الرياض.

[18] عسيري، عبدالرحمن محمد (1418هـ). الجوانب الاجتماعية للمخالفات المرورية دراسة تطبيقية على الطلبة الجامعيين. أعمال المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية. مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، الرياض.

[19] الفراج، حسن عبدالله (1419هـ). حوادث دهس المشاة في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

[20] الغامدي، علي سعيد (1420هـ). حوادث المرور في المملكة العربية السعودية الأسباب والآثار والحلول. الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

[21] السديس، صالح بن محمد (1422هـ). أثر ارتكاب المخالفات المرورية في حوادث السير، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.